المرصد التونسي للإنتقال الديمقراطي

UNDEF
The United Nations Democracy Fund

FNUD
Fonds des Nations Unies pour la démocratie

AFA
منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

قانون التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي..

بدائل لتنظيم ديمقراطي للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

ورقة سياسات

مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2024-2022)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية
والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

قانون التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي..
بدائل لتنظيم ديمقراطي للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

ورقة سياسات

محمد جمال علي
باحث دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وعضو في الشبكة العربية للممارسات الديمقراطية والتنمية الشاملة.

مراجعة منهجية: جورج فهمي

مراجعة فنية: نادين عبدالله

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شيماء الشرقاوي

مقدمة

منذ ثمانينيات القرن الماضي، ينظر كثير من السياسيين والمفكرين إلى المجتمع المدني ومنظماته كممثل للعمل الجمعي والتنظيم الاجتماعي الحر بعيدًا عن سيطرة الدولة وسلطويتها. وقد اكتسبت فكرة المجتمع المدني ما لها من شيوع وما تحظى به من اهتمام في أعقاب انهيار النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي والدور الملحوظ للمجتمع المدني والحركات الاجتماعية في قيادة الثورات ضد هذه الأنظمة. ومن ثم تحول الانخراط في المجتمع المدني وزيادة عدد المنظمات الأهلية إلى أداة مفترضة للتحول الديمقراطي في المجتمعات التي تسعى إلى الخروج من أَسْر الأنظمة السلطوية[1].

وفي المقابل، هناك كثير من الانتقادات لهذا الافتراض باعتباره افتراضًا ليبراليًّا أو نيوليبراليًّا من الأساس، حيث تدَّعي هذه الأطاريح النقدية أن هيمنة مفهوم المجتمع المدني جاءت في سياق تدجين الفعل الجمعي ونزع القدرة التعبوية للحركات الاجتماعية والاحتجاجية وتصنيفها جميعًا ضمن مفهوم المجتمع المدني الذي يتسع ليشمل أشكالًا مختلفة من النشاط الاجتماعي غير المسيس. وهو بذلك مفهوم لا يضيف جديدًا إلى وصف الفعل الجمعي الثوري والسياسي ضمن سياق النضال من أجل التحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية وليست ثمة مبررات لاستخدامه لوصف الحركات الاجتماعية والتجمعات النقابية والعمالية. ويدعي هؤلاء أيضًا أن مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم عام وواسع يتجاهل الفروق بين الحركات والمجموعات المختلفة، فيضع جنبًا إلى جنب التجمعات والحركات التي من المفترض أن يكون لها دور في تعزيز التحول الديمقراطي وتمثيل المصالح الاجتماعية المهمشة في إطار واحد مع منظمات أخرى يتمحور نشاطها حول العمل الخيري الذي يستهدف شيطنة الدور الاقتصادي الدولة ونزع الشرعية عن أدوارها الاجتماعية وإنفاقها على الخدمات العامة واعتبار المجتمع المدني والعمل الخيري تحديدًا بديلًا منها[2]. وتُفسر هذه الرؤى النقدية زيادة الاعتماد على العمل الخيري في ظل التحول النيوليبرالي باعتباره أداة أساسية للسياسات الاقتصادية التقشفية لتمكين الدولة من التخلي عن أدوارها الاجتماعية مع الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الاستقرار الاجتماعي[3].

وحقيقة الحال أن كلا الافتراضين يتصوران مجتمعًا مدنيًّا نشيطًا وقويًّا ومستقلًّا عن الدولة وإن كانا يختلفان في تحديد أصحاب المصلحة الحقيقيين من نشاط المجتمع المدني. وفي المقابل نلاحظ في مصر نمطًا مختلفًا من العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني لا يمكن تفسيره ضمن أي من الاقترابين سالفي الذكر، فالدولة في مصر تتبنى سياسات اقتصادية نيوليبرالية وتقشفية، وتأتي الجمعيات الخيرية لتقديم الخدمات الاجتماعية التي تتخلى عنها الدولة، والمساهمة في برامج الحماية الاجتماعية التي تقودها الدولة. ولكن لا يرتبط ذلك بمساحات واسعة لحرية نشاط المجتمع المدني واستقلاله عن الدولة ليتمكن من أداء دوره في تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل فعّال، فالدولة المصرية تهتم بشكل بالغ بفرض إشراف شبه كامل على نشاط الجمعيات الخيرية وأوجه إنفاقها لأموال التبرعات عن طريق تأسيس تحالف أشبه بالتنظيم الكوربوراتي الدولتي[4]، وهو التحالف الوطني للتحالف الأهلي والتنموي.

تسعى هذه الورقة إلى تحليل سياسة الدولة المصرية في إدارة العلاقة مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية على وجه الخصوص بالتركيز في مشروع التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي، وتقترح بدائل لعلاقة أكثر ديمقراطية واستدامة تحقيقًا لأهداف التنمية

أولًا: سياق صدور القانون..

أزمات اقتصادية طاحنة ومجال سياسي مغلق

رغم صدور قانون التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي بشكل نهائي في أغسطس 2023[5]، فإن نشاط هذا التحالف وتأسيسه الرسمي سابق على صدور القانون بقرابة عام ونصف، حيث انطلق التحالف وبدأت أنشطته في شهر مارس 2022 بعضوية 34 مؤسسة خيرية في جميع محافظات مصر. علمًا بأن عام 2022 كان هو العام الذي أطلقت عليه الحكومة المصرية عام المجتمع المدني[6].

وقبل حلول شهر رمضان 2023، نظم التحالف احتفالية كبيرة بإستاد القاهرة الدولي لإطلاق مبادرة كتف في كتف الهادفة إلى تجميع جهود المؤسسات الخيرية من أجل تقديم المساعدات إلى المحتاجين قبل دخول شهر رمضان. وقد حضر رئيس الجمهورية هذه الاحتفالية وأثنى في خطابه على جهود التحالف. وقد وصفت الصحافة المصرية مبادرة كتف في كتف التي أطلقها التحالف باعتباره أكبر مبادرة للحماية الاجتماعية في تاريخ مصر[7].

يعكس كل ذلك الاهتمام الكبير من الحكومة المصرية باستخدام موارد الصدقات والعمل الخيري في مشروعات الحماية الاجتماعية وتخفيف آثار السياسات الاقتصادية التقشفية التي تتبعها الدولة، حيث يجدر ذكر أن التخفيض لقيمة الجنيه المصري في مقابل الدولار كان قد حدث في شهر مارس 2023 نفسه[8]، وهو نفس الشهر الذي نظم فيه التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي احتفاليته بإستاد القاهرة التي حضرها رئيس الجمهورية بنفسه، ولذلك التناسب الزمني دلالات مهمة حول رؤية الحكومة لدور الجمعيات الخيرية في التخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية على المواطنين. كما حضر الرئيس المصري أيضًا المؤتمر الأول للتحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي في يونيو 2023 وأكد خلال خطابه على أهمية دور المجتمع المدني في تحقيق أدوار لا تستطيع الحكومة وحدها القيام بها حسب تعبيره[9].

يُذكر أن سياسات الحكومة المصرية تجاه المجتمع المدني منذ الثلاثين من يونيو 2013 اتسمت بالتحفظ والقلق من الاستخدام السياسي لهذه المنظمات خاصة من قبل تيارات الإسلام السياسي. ومن ثم تم التضييق على تأسيس وعمل منظمات المجتمع المدني بصورة كبيرة، وتم التحفظ على أموال كثيرين، كما صدرت قوانين جديدة لتنظيم عمل المجتمع المدني اعتبرها كثيرون مقيدة لحركته ومعززة لإشراف الدولة وبيروقراطيتها على عمل هذه المنظمات. أسفر ذلك التضييق عن إغلاق عديد من هذه المنظمات أو لجوئها إلى ممارسة نشاطها من خارج البلاد[10].

ثانيًا: قانون التحالف الوطني..

قراءة نقدية لأهم بنوده

يستهدف التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي تعزيز التنسيق والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وخاصة المؤسسات الخيرية التي تقدم خدمات الرفاه الاجتماعي إلى المواطنين، بحيث يضمن ذلك توزيعًا أكثر كفاءة لموارد هذه المؤسسات والاستفادة من البيانات والمعلومات المتاحة لدى أجهزة الدولة إلى جانب المشاركة في مشروعات الحماية الاجتماعية التي تقودها الدولة. وهي بلا شك أهداف مشروعة وتمثل مدخلًا مهمًّا لحل الأزمات نتيجة تراجع التمويل الحكومي لخدمات الرفاه الاجتماعي

ومع ذلك يمثل صدور قانون بشأن تحالف بين الجمعيات الأهلية في حد ذاته علامة استفهام بشأن طبيعة هذه المؤسسة التي تتجاوز كونها مجرد تحالف بين الجمعيات الخيرية. حيث يرى البعض أنه إذا كان الغرض مجرد تعزيز التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية لدعم فعاليتها فإن الأمر لا يتطلب تشريعًا جديدًا ينشئ شكلًا مؤسسيًّا غير معروف في نظامنا القانوني وهو «التحالف». فالأشكال القانونية المتعارف عليها هي الجمعيات والشركات والمؤسسات والهيئات العامة، وجميعها لها أطر وتراث قانوني تحكم تنظيمها والرقابة عليها، وهو الأمر غير المتوفر بالنسبة إلى الشكل الجديد (التحالف) الذي لن تحكمه سوى المواد القليلة المصحوبة بقانون إنشائه[11]. وكان يمكن تفادي ذلك الإشكال القانوني بمجرد إتاحة الحرية للجمعيات الأهلية للتحالف والتنسيق فيما بينها أو بمجرد دعوة مؤسسات الدولة منظمات المجتمع المدني لتنسيق جهودها مع مشروعات الحكومة[12]. يفتح ذلك الباب أمام التفسيرات بشأن هدف التحالف، وهو إنشاء تنظيم «كوربوراتي» تابع للدولة يضم أغلب الجمعيات الأهلية بحيث تخضع أعمالها وأوجه إنفاقها بالكامل لسيطرة الدولة.

يعزز ذلك الافتراض المواقف المتحفظة سالفة الذكر للحكومة المصرية تجاه منظمات المجتمع المدني، المستمرة منذ عام 2013. كما تعززها نصوص أخرى بهذا القانون، منها المادة الثانية التي تنص على أن «يتمتع التحالف برعاية رئيس الجمهورية وعنايته»[13]، وهو ما يفسره البعض بالتبعية والرقابة من رئيس الجمهورية وليس مجرد الرعاية بمعنى الاهتمام، إذ إن مجرد الاهتمام لا يتطلب نصًّا قانونيا[14].

وقد أعرب بعض ناشطي المجتمع المدني عن تخوفهم من التأثيرات السلبية لهذا التحالف في المؤسسات والجمعيات غير المنضوية إليه[15]، وهي مخاوف تعززها بعض نصوص القانون، مثل المادة الرابعة التي تنص على: «ومع عدم الإخلال باعتبارات الأمن القومي، على الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وأجهزة الدولة المعنية، وغيرها من أشخاص القانون الخاص العاملين في مجال العمل الأهلي والتنموي التعاون مع التحالف وتقديم ما يلزم من بيانات ومعلومات تعينه على تحقيق أهدافه[16]»، وهو ما يفسره البعض بأنها صلاحيات تجعل التحالف جهة رقابية على كافة أشكال العمل الأهلي في مصر[17].

ثالثًا: مقترحات لتعديل القانون

وعلاقة أكثر ديمقراطية بين الدولة والمجتمع المدني

على الرغم من مشروعية المخاوف والتحفظات المذكورة آنفًا، فإن فكرة تعزيز التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني من جهة، والمؤسسات الحكومية من جهة أخرى، بحيث يضمن ذلك توزيعًا أكثر فعالية لموارد التبرعات والأعمال الخيرية، تبدو فكرة مستساغة ومنطقية في ضوء الأزمات الاقتصادية التي تمر بها البلاد. والتحدي الحقيقي يكمن في دمقرطة هذا التنسيق والحيلولة دون تحوله إلى نمط من العلاقة السلطوية بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني

ويمكن في هذا السياق الاستفادة من بعض التجارب الدولية الهادفة إلى دعم التنسيق والشراكة والتعاون بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، حيث تجدر الإشارة إلى أن بعض التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية تدعم هذا النمط من العلاقة التعاونية بين الطرفين شريطة عدم إغفال ديمقراطية هذا التنسيق وضمان حرية المجتمع المدني واستقلاله عن الدولة. ومن هذه التقارير تقرير صادر عن كل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID والمركز الأوروبي للقوانين غير الربحية ECNL والمركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني ICNL، والمعنون بـ«نماذج لتعزيز العلاقة بين المجتمع المدني والسلطات العامة»[18].

ومن أبرز البدائل التي يمكن استخلاصها من التجارب الدولية المعروضة في ذلك التقرير، هو استبدال بقانون التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي ميثاقًا للعمل الأهلي والتنموي، يصدر بالتعاون والتشاور والتنسيق بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، بعد مشاورات ولقاءات تحدث بشكل ديمقراطي، تعبر فيها منظمات المجتمع المدني عن مخاوفها وحاجاتها وأشكال الدعم الذي تحتاجه من الدولة. وهو بمثابة اتفاقية أو معاهدة بين طرفين أحدهما الدولة والآخر هو منظمات المجتمع المدني التي ترغب وتوافق بمحض إرادتها على التوقيع على هذا الميثاق[19]، وثمة تجربة ناجحة لإصدار مثل هذا الميثاق ديمقراطيًا في عديد من الدول الأوروبية، مثل: إنجلترا والدنمارك والبوسنة والهرسك وغيرها[20]، إلى جانب تجربة ناجحة لصدور مثل هذا الميثاق في عام 2013 بإقليم كردستان العراق[21].

وقد بدأ ذلك الميثاق في كردستان العراق بتشكيل لجنة من ثمانية برلمانيين وعضوية عدد من ممثلي المجتمع المدني وممثل واحد عن الحكومة، وهي اللجنة التي اقترحت مسودة الميثاق قبل أن يتم طرحه للنقاش المجتمعي لمدة عام كامل قبل رفعها إلى البرلمان للتصديق عليها[22]. وهو ما يعكس الاهتمام بتحقيق الإجماع المجتمعي حول هذه الوثيقة وإشراك المجتمع المدني بقوة في صياغة بنودها والتعبير عن مصالحه ومخاوفه والدفاع عن استقلاله من خلال بنود الوثيقة

وبموجب ميثاق كهذا، تلتزم الدولة بالحفاظ على استقلال منظمات المجتمع المدني وحريته في تحديد أولوياته من حيث أوجه الإنفاق وأشكال النشاط الخيري التي يقوم بها، بالإضافة إلى إعلان التسهيلات وأشكال الدعم التي تمنحها الحكومة لمؤسسات المجتمع المدني، كما يتضمن الميثاق أنماطًا محددة لمشروعات الحماية الاجتماعية التي تقوم بها الدولة وتحتاج إلى دعم منظمات المجتمع المدني في تنفيذها وتمويلها، على أن تُترك الحرية لمنظمات المجتمع المدني في تحديد مقدار مشاركاتها في المشروعات التي تقودها الحكومة. وتنبثق من هذا الميثاق خطط تفصيلية محددة ضمن إطار زمني توضح الأنشطة التعاونية بين المجتمع المدني والدولة ومقدار مشاركات المجتمع المدني في هذه المشروعات، وتكون هذه الخطط معلنة للجمهور بحيث يكون معلومًا بشكل واضح حجم مشاركات أموال التبرعات والجمعيات الخيرية في مشروعات الحماية الاجتماعية التي تنفذها الدولة

خاتمة:

تمثل طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني مؤشرًا مهمًّا إلى مدى التطور الديمقراطي والتقدم والتنمية المجتمعيين. فكلما كان التعاون والتنسيق بين الطرفين قائمًا على أسس متينة من الديمقراطية والتشاور والحفاظ على استقلال المجتمع المدني كان ذلك دلالة على مستويات مهمة من قوة المجتمع والدولة معًا، والعكس صحيح، إذا كان ذلك التعاون قائمًا على القوة الإجبارية لقانون الدولة، وإذا كان بابًا خلفيًّا لضرب استقلال المجتمع المدني وإحكام قبضة الدولة على نشاطه، فإن ذلك يعكس ضعف فعالية المجتمع المدني ومستويات دنيا من التطور الديمقراطي والاجتماعي

قدمت هذه الورقة قراءة نقدية لمشروع وقانون التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي، وإن كانت تتبنى وجهة نظر إيجابية تجاه فكرة التعاون والتنسيق بين جهود الدولة ومؤسساتها من جهة وجهود المجتمع المدني ومنظماته من جهة أخرى. وتدعو الورقة إلى تبني أشكالًا مختلفة للتنسيق بين الطرفين، تقوم على الديمقراطية والحفاظ على استقلال المجتمع المدني، فبدلًا من إصدار الدولة قانونًا ينشئ كيانًا كوربوراتيًّا يثير المخاوف بشأن استقلالية منظمات المجتمع المدني، وتقترح الدراسة التشاور حول ميثاق أو معاهدة للعمل الأهلي والتنموي تُعقد بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني ويتعهد فيها الطرفان بتنسيق الجهود والدعم المتبادل والشراكة في مشروعات الحماية الاجتماعية بمقادير وأشكال ومشروعات محددة المدة ومحددة التكلفة.

هوامش

1 عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية: بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 43-45.

2 Shefner, J. and Dahms, H.F., 2012. Civil society and the state in the Neoliberal Era: Dynamics of friends and enemies. In Theorizing Modern Society as a Dynamic Process (pp. 235-261). Emerald Group Publishing Limited. Doi: 10.1108/S0278-1204(2012)0000030013
Margret Somers, Genealogies of Citizenship... Markets, statelessness and the Right to have rights", New York, Cambridge University Press, 2008, PP. 213-24.
Ben Fine, Social Capital, Development in Practice, Aug. 2007, Vol. 17, No. 4/5 (Aug. 2007), pp. 566-574.

3 Tuğal, Cihan. Caring for the Poor: Islamic and Christian Benevolence in a Liberal World. United Kingdom: Routledge, 2017, PP 1,2.
وانظر أيضًا: محمد جمال علي، 2023. بيت الزكاة والصدقات المصري: الدور الاجتماعي للأزهر بين خدمة المجتمع ودعم الدولة. دورية حكامة للإدارة والسياسات العامة، (6).

4 الكوربوراتية يقصد بها أشكال الفعل الجمعي وتنظيم المصالح داخل المجتمع من خلال تجمعات نقابية أو اتحادات عمالية واتحادات رجال أعمال وغير ذلك، وهي قد تحمل أوجهًا ديمقراطية بأن تكون هذه التنظيمات مستقلة عن هيمنة الدولة وتعبر بشكل فعلي عن المصالح المختلفة للقوى والطبقات داخل المجتمع، أو قد تكون أداة لهيمنة الدولة على المجتمع من خلال فرض الدولة سيطرتها على هذه التجمعات، حيث تُعرف الكوربوراتية الدولاتية بأنها سعي النظام السياسي إلى احتكار تمثيل المصالح في عدد محدود من المنظمات التابعة له. انظر: عبدالقادر عبدالعالي، الدولة والهيمنة على المجتمع، الدولة الكوربوراتية التسلطية وقيود الانتقال الديمقراطي في الجزائر، دورية عمران، العدد 37، صيف 2021، ص 39.

5 قانون رقم 171 لسنة 2023 بشأن التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي، الجريدة الرسمية، العدد 35 (تابع)، في 31 أغسطس 2023.

6 الرئيس السيسي يشيد بجهود التحالف الوطني للعمل الأهلي خلال احتفالية «كتف في كتف»، اليوم السابع، 17 مارس 2023. https://rb.gy/z8tuok

7 المرجع السابق.

8 Hamza Hendawi, Egypt›s pound under renewed pressure as dollar shortage persists, Business, March 15,2023. https://rb.gy/2eorgu

9 الرئيس السيسي يشارك في المؤتمر الأول للتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، الهيئة العامة للاستعلامات، 9 يناير 2023. https://rb.gy/yxwciq

10 محمد مدحت مندور: المؤسسات الدينية والسلطوية الجديدة في مصر، منشورات قانونية، 26 كانون الأول/ ديسمبر 2017. https://manshurat.org/node/22301

ماجد عاطف: قانون الجمعيات الأهلية في مصر، منتدى فكرة - معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 12 كانون الثاني/ يناير2017. http://cutt.us/7GSTP

قانون رقم 149 لسنة 2019 بإصدار قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي،)القاهرة، الجريدة الرسمية، العدد 33 مكررًا (ب) في 19 آب/ أغسطس (2019

وانظر أيضًا للمقارنة بين قانوني 2017 و2019: مروة أحمد نظير، القانون الجديد لتنظيم ممارسة العمل الأهلي في مصر: قراءة في ضوء بعض قوانين الدول الأخرى، دراسات في حقوق الإنسان، د.ت. https://bit.ly/3tjHuri

وانظر تقرير منظمة العفو الدولية: مصر: قانون الجمعيات الأهلية يهدد بالقضاء على منظمات حقوق الإنسان منظمة العفو الدولية، 30 أيار/ مايو 2017 http://cutt.us/ZIGyd

11 تعليق للدكتور زياد بهاء الدين على قانون التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي، بصفحته على فيسبوك، 16 يوليو 2023. https://www.facebook.com/ziad.bahaaeldin/posts/pfbid02kgH4XonpN2yyn6puprQqKG2HkJKP27as3hrmHr2519F4cvkj8uZaF4JTbnG5N7mQl

12 المرجع السابق.

13 قانون رقم 171 لسنة 2023 بشأن التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي، مرجع سابق.

14 تعليق د. زياد بهاء الدين، مرجع سابق.

15 تحذيرات من تأثيرات سلبية لقانون التحالف الوطني للعمل الأهلي على الجمعيات، الشروق، 23 يوليو 2023. https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=23072023&id=02ab6ad3-e37c-4f1c-8b55-ccc97e525ec9

16 قانون رقم 171 لسنة 2023 بشأن التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي، مرجع سابق.

17 تعليق د. زياد بهاء الدين، مرجع سابق.

18 نماذج لتعزيز التعاون بين المجتمع المدني والسلطات العامة، المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني USAID & ECNL، ص 2-7. https://www.icnl.org/wp-content/uploads/our-work_Models-to-Promote-Cooperation--Arabic.pdf

19 المرجع السابق.

20 المرجع السابق.

21 توقيع ميثاق الشراكة بين السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية في الإقليم، الاتحاد الوطني الكردستاني، 4 سبتمبر 2013. https://www.pukmedia.com/AR/details/?Jimare=19331

22 ميثاق بين السلطات والمنظمات المدنية في كردستان، إقليم كردستان، 20 أكتوبر 2012. https://www.iraqhurr.org/a/24776428.html